**بحث بعنوان :- كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:**

• معدل النمو الاقتصادي   
• التوظيف أو التشغيل   
• الاستثمار الأجنبي والمحلي   
• مكافحة الكساد   
• مواجهة الفقر

**تمهيد**

عند حديثنا حول موضوع هذا البحث فإن علينا ايضاح مصطلح السياسة المالية .

وتعرف السياسة المالية بأنها دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي

ويمكننا القول بأن السياسة المالية في الاقتصاد والعلوم السياسية هي استخدام تحصيل الإيرادات (الضرائب او الإقطاعات) الحكومية والمصروفات (الإنفاق) للتأثير على اقتصاد بلد ما.

فالسياسة المالية تجيز للحكومة التدخل في الحياة الإقتصادية من خلال توظيف أدواتها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، وبما يسمح في معالجة الأوضاع الإقتصادية السائدة سواء كانت حالات كساد أم تضخم.

**أدوات السياسة المالية**

١‐ الميزانية: ‐ أ‐ الميزانية السنوية المتوازنة. ب‐ الميزانية المتوازنة دوريا. ج‐ الميزانية التعويضية المدارة بالكامل.

٢‐ الضرائب: ‐ أ‐ السياسة المتبعة للضريبة في حالة التضخم. ب‐ السياسة المتبعة للضريبة في حالة الركود.

٣‐ الإنفاق العام: ‐ أ‐ النفقات الإستثمارية. ب‐ النفقات الإستهلاكية. ج‐ مدفوعات التحويل.

٤‐ الأشغال العامة.

٥‐ الدين العام: ‐ أ‐ الإقتراض من القطاع غير المصرفي. ب‐ الإقتراض من القطاع المصرفي. ج‐ السحوبات من الخزينة. د‐ طباعة النقود.

**تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على معدل النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي يعني :‐ الزيادة المستمرة في إجمالي الدخل الوطني أو إجمالي الناتج المحلي خلال فترة محددة ، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

نظرا لتوسع هذا الموضوع سوف اقوم بعرض أداة من أهم ادوات السياسة المالية وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي وهي سياسة الإنفاق الحكومي وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

يوثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال مكونات الإنتاج، وهذا التأثير يكون نسبيا حسب مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في جانب العرض الكلي وكذا الطلب الفعال في جانب الطلب الكلي وحسب طرق تمويل هذا الإنفاق، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

١‐ المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: إذا كانت المقدرة الإنتاجية للمجتمع ضعيفة وبالتالي ضعف الجهاز الإنتاجي، نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤثر في نمو الإنتاج بدرجة كبيرة ، وإنما يكون تأثيره الأكبر على زيادة الأسعار وحدوث تضخم ، وذلك لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي كون أن الإنفاق العام رفع من مستوى الطلب الكلي ، أما جانب العرض فبقي ثابت لعدم مرونته اتجاه زيادة الطلب الكلي .

٢‐ الطلب الكلي الفعال وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي : يؤثر الإنفاق الحكومي في قيمة الإنتاج الكلي من خلال تأثيره على الطلب الكلي ، ويتوقف تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال أمرين أولهم أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته وهذا مرتبط بالطلب الفعلي ، أما الأمر الثاني فهو اثر الطلب الفعلي على الإنتاج والذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا مرتبط بالعرض الكلي ، حيث يزداد هذا الأثر في حين يقل أثره على المستوى العام للأسعار مع ارتفاع درجة المرونة .

٣‐ فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب طرق تمويله : يتحدد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكيفية الحصول على هذه المبالغ المنفقة ، فعندما يكون التمويل عن طريق الرفع من الضرائب سيرتفع الضغط الضريبي مما يؤدي لانخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض في قيمة الإنتاج ، أما إذا كان التمويل عن طريق الاقتراض فهذا يعتمد على قيمة الديون الداخلية للدولة ، فلا يجب أن تتعدى نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يضعف سياسة الإنفاق الحكومي كذلك لمحدودية هذا التمويل ، أما بالنسبة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي فرغم الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي إلا أن له اثر سلبي متمثل في ارتفاع معدل التضخم بسبب الإصدار النقدي الزائد عن النشاط الاقتصادي ، وفي حالة عدم كفاية التمويل المحلي تلجأ الحكومة إلى تمويل ميزانيتها عن طريق التمويل الخارجي ( منح ، قروض ميسرة ، قروض تجارية ) ورغم ايجابيته على المدى القصير إلا أنه أحدث سلبيات على المدى الطويل فالدول النامية التي مولت نفقاتها من صندوق النقد الدولي تسبب لها في مديونية خارجية ضخمة ومع نمو النفقات العامة المستمر وخدمة الديون الخارجية بدأت تظهر لها مشكلات اقتصادية كحالة العجز المستمر في الميزانية مما عرضها لإعادة جدولة الديون مما تسبب لها في انكماش النمو وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار .

**تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على** **التوظيف أو التشغيل**

من أهم قنوات تأثير أدوات السياسة المالية على التوظيف أو التشغيل قناتي النفقات والإجراءات الحكومية، وفي هذا الصدد تختلف الآراء الاقتصادية بشأن فاعليتهما، حيث يرى بعض العلماء فيها الأكثر فاعلية لإنعاش الإقتصاد وانتشاله من حالات الركود التي قد تصيبه عبر مراحل الدورة الإقتصادية ، وبالمقابل فإن النقديون يرونها مجتمعة ذات تأثير محدود في المتغيرات الإقتصادية الكلية ومنها النمو والبطالة، وبالتالي فإن فاعليتها دون مثيلتها للسياسة المالية، وعلى الرغم من ظهور آراء مختلفة تعرضت لموضوع السياسة المالية سواء من جانب مدرسة إقتصاديات جانب العرض ، أما من جانب مدارس أخرى كمدرسة التوقعات الرشيدة والتي كان لها آراء أخرى لن تكون حاسمة في هذا المجال ، وفيما يلي تلخيص لأهم العلاقة بين المتغيرات المالية من جهة ومتغيري النمو والبطالة من جهة أخرى كما يلي ، وحسب " كينز " فإن الطلب الكلي الفعال عامل مهم ومؤثر في مستوى التشغيل والعمالة ، وأن الزيادة في الإستثمار التي تنبثق منها زيادة الإنتاج من جهة ، وأن الزيادة في النفقات العامة الإستهلاكية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى ، وأن ذلك سوف يساهم في تحقيق مستويات مقبولة من العمالة ، وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية ، إذ أن تخفيضها سوف يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة وتخفيض معدلات البطالة فيها ، أي أن استخدام القناتين معا ( زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب ) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإلى زيادة النمو الإقتصادي ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة ، والعكس صحيح ، بينما ترى المدرسة النقدوية في معالجتها لمشكل البطالة من خلال القضاء على التضخم الذي يعتبر حسب رأيهم ظاهرة نقدية بحتة ، فعند تحفيض الضرائب وخصوصا تلك المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظيف الكامل ، في حين يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن مشكلة البطالة في نفص قوى العرض ، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة ، لأن ذلك من شأنه أن يحفز الأفراد نحو الإستثمار ومن ثم الإنتاج ، مما يساهم في زيادة فرص العمل ، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة .

**تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على الاستثمار الأجنبي والمحلي**من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، وجود سياسة إقتصادية كلية مستقرة ومرحبة بالإستثمار ، والتي نجد ضمنها السياسة المالية . حيث تأثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد وفق آليتين هما:

١‐ الإنفاق العام: توجد العديد من الدراسات الإقتصادية التي أثبتت وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد توصلت دراسة ( 2018 , Norashida & Others ) إلى وجود رد فعل إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر نحو الإنفاق العام ، أما في دراسة ( 2016 , Shah & Iqbal ) فتشير النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتنمية ، له علاقة إيجابية في المدى الطويل مع الإستثمار الأجنبي المباشر ، بينما توجد علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري وحجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢‐ التحفيزات الجبائية: تعتبر السياسة الضريبية إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، وهي عبارة عن مجموعة من إجراءات تقنية وضريبية، يتم التأثير خلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ومن أهدافها الأساسية تحسين معدلات النمو الإقتصادي ، عبر تحسين معدلات الإدخار والإستثمار ، فلمعدل الضريبة دور هام في جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ يمكن للضرائب أن تكون محفزا أو معرقلا للمستثمر الأجنبي.

**تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على مكافحة الكساد**

يتمثل تأثير ادوات السياسة المالية على مكافحة الكساد والركود بقيام الحكومة بتخفيض معدلات الضريبة في حالة الركود وذلك لمحاولة تشجيع المستهلكين على زيادة الشراء والإنفاق لتحسين مستويات الطلب وتقليص الفجوة بينه وبين العرض، ومحاولة تشجيع الاستثمار بهدف توظيف أكبر عدد من العمالة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكنَّ هنالك بعض الملاحظات على التخفيضات في معدلات الضريبة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة، فإنَّ خلق حالة من التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة التوظيف بل يقوم كل من المستهلكون والمستثمرون على تأجيل استهلاكهم واستثماراتهم بغية الحصول على استفادة أكبر بسبب توقعهم أن يكون هنالك تخفيضات ضريبيّة قادمة فيما بعد.

**تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على مواجهة الفقر**

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فدول العالم ومنها الدول الإسلامية لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر ، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه ، فإستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلا بين هذه الدول.

من الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر: ‐

١– وضع نموذج لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

٢‐ هيكلة السياسة الضريبية.

٣‐ الترشيد الحذر في النفقات.

٤‐ إصلاح القطاع المالي.

٥‐ دعم المشروعات الصغيرة.

٦‐ اتباع سياسة الإيرادات العامة.

**الطالب/ محيي الدين محمد محسن سعيد**